بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة والسادة الوزراء

السيدات والسادة الضيوف الكرام

السيدات والسادة أعضاء الجمعية وأطر المفتشية العامة للمالية

الحضور الكريم

يسعدني أن أرحب بكم في هذا الملتقى الذي يكتسي أهمية بالغة، أولا لكونه يضم جانبا من خيرة الأطر الوطنية في مختلف المجالات والتخصصات، ومن جهة ثانية لكونه يضع على طاولة البحث واحدا من أهم مواضيع الساعة ببلادنا إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

لقد عودتنا الجمعية على تحويل ملتقياتها السنوية إلى لحظات خصبة تتفاعل فيها التجارب والأفكار لإنجاز خطوة إضافية جماعية في سبيل إغناء منظورنا للقضايا المطروحة للنقاش.

وشخصيا أتطلع بكثير من اليقين إلى أن ينجح لقاؤنا اليوم، في تعميق نظرنا لورش الحماية الاجتماعية ولمختلف ما يرتبط به، من تدقيقات وإشكالات وترتيبات ، انخرط ذكاؤنا المغربي الجماعي منذ مدة في تطويعها بما تستدعيه من نظر استراتيجي، ورصانة سياسية وكفاءة تقنية وتدبيرية متعددة الأبعاد.

ومن الطبيعي أن نحيط هذا الورش بكل هذا الحرص لأننا لسنا أمام مشروع معتاد ، رغم أهمية أي مشروع من المشاريع مهما كان حجمه، بل نحن أمام ثورة ، ثورة حقيقية بدون مبالغة.

فحين أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إطلاق مشروع الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين قبل سنتين، كان جلالته في الحقيقة

يتوج مسارا تحديثيا متدرجا على مدى أزيد من عقدين من الزمن، تحققت فيه لبنات متتالية إلى أن بلغت لحظة التحول الاستراتيجي الكبير الذي نحن بصدد تجسيده من خلال ورش الحماية الاجتماعية.

وفي اعتقادي لا يمكن استيعاب الموقع الذي يحتله هذا الورش في دينامية تطور الدولة والمجتمع المغربيين إذا لم نأخذ المسافة الكافية من اللحظة الحالية ونلقي نظرة عريضة على الإنجازات المتحققة منذ نهاية الألفية الثانية إلى اليوم.

إن هذا التمرين كفيل بأن يكشف لنا وجود خيط ناظم للاختيارات الاستراتيجية لصاحب الجلالة في مجال تنمية وتحديث البلاد يتميز بخاصيتين أساسيتين هما الانسجام والتكامل بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، يتقدمان وفق صيغة التوفيق الأمثل بين الطموح والإمكانيات.

هكذا شهدنا المجهود الجبار لإطلاق بنية تحتية بمواصفات عالمية إزاء إطلاق أول وأكبر ورش اجتماعي على الصعيد الوطني متمثلا في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذان ليسا سوى عنوانين للانسجام والتكامل الذين تعبر عنهما عناوين أخرى كثيرة ، من قبيل الاستراتيجيات القطاعية من جانب والقضاء على السكن الصفيحي وفك العزلة عن العالم القروي ببرامج عدة على رأسها الكهربة وشبكات الطرق من جانب آخر. وقد يطول بنا السرد للبنات هذه الاستراتيجية التحديثية الملكية في تفاصيلها المتشعبة ، ليس آخرها على المستوى الاجتماعي مشروع راميد وتقديم الدعم المباشر للأسر عبر برامج متعددة منها تيسير ومليون محفظة ...إلخ.

السيدات والسادة،

من الطبيعي حين تكون هذه التراكمات حلقات متتالية وفق منظور استراتيجي بعيد المدى، أن تبلغ المؤهلات الوطنية درجة النضج التي تقول لنا: لقد حان الوقت الآن لننجز القفزة الكبرى لأن شروطها قد اجتمعت أخيرا.

ولقد أبى صاحب الجلالة، صانع هذه الاستراتيجية والحريص على تتبعها وإنجازها إلا أن يعلن انطلاق تجسيد هذه القفزة الكبرى من خلال عنوان تنموي شامل وورش اجتماعي ثوري .

أما العنوان التنموي الشامل فيجسده النموذج التنموي الجديد، وأما الورش الاجتماعي الثوري فيجسده ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

هكذا يتجلى لنا بوضوح أن هذا المسار المدروس تطور بشكل متوازن بين الاقتصادي والاجتماعي نقل البلاد بشكل متدرج من وضع موروث كلنا نعرف أعطابه ونقائصه ، إلى وضع وصل فيه النموذج التنموي السابق إلى لحظة الانتقال وضمنه وصلت الانجازات الاجتماعية إلى لحظة التحول التاريخي.

لقد قلت في البداية إننا نحتاج لنظرة عريضة وشاملة لنستوعب دلالة هذا الورش التاريخي ولنعي أن مفهوما معينا للدور الاجتماعي للدولة قد انتهى، وأن مفهوما جديدا قد انطلق في إطار سيرورة استراتيجية هي جزء من استقرار المنحى التطوري العام للبلد. وهذا المفهوم الجديد هو في العمق دلالة على انتقال القدرات الذاتية للدولة لمستوى يؤهلها للقيام بأدوار اجتماعية واقتصادية أكثر اتساعا وتقدما وأكثر تأثيرا على الحياة اليومية للمواطنين.

إنها دينامية تطور هادئ ورصين للدولة المغربية بخطى ثابتة تجسد السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله. وانطلاقا مما سبق، سيكون مخطئا من يعتقد، وفق منظور تبسيطي، أن ورش تعميم الحماية الاجتماعية هو نتاج لأزمة كوفيد 19 . أو أن هذا المسار التطوري خضع للتقلبات السياسية التي تنتج عن النشاط المؤسساتي الديمقراطي الدستوري.

ولا يفوتنا هنا أن نشير، ولو بشكل عابر، إلى أن هذا الورش يندرج ضمن رؤية أكثر شمولية لتطور الدولة المغربية بالشكل الذي يمكنها من احتلال موقعها المستحق للريادة الإقليمية والقارية، وترسيخ مكانتها كدولة لديها كلمتها المسموعة في السياق الدولي، علما أنه لا تستقيم قوة الدول دون

الإعتناء بالمكون البشري وباحتياجاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية.

حضرات السيدات والسادة

لا شك أننا نعي جميعا حجم هذا التحول الكبير وعبره نعي الثقل الذي يضعه على أكتافنا. نحن، وأقول كلنا، مسؤولون، بمختلف مواقعنا ومهامنا، على إنجاز هذا الورش، بنفس القدر من التوفيق الأمثل بين الإمكانيات والطموح.

إن لحظات التحول الكبرى لها منطقها واستثناءاتها، وفي هذا الصدد سيكون من قبيل تحصيل الحاصل القول إننا يجب أن نعمل يدا واحدة، حكومة، منتخبين، أطرا إدارية ، بل وأخص بالذكر الفرقاء الاجتماعيين ، نقابات وباطرونا وجمعيات مهنية إضافة للمجتمع المدني والإعلام.

فإذا كانت الحكومة قد وضعت الخطاطة المالية لتنفيذ المشروع، فإن ذلك لن يغنينا عن تعبئة شاملة لكل الفاعلين من أجل ضمان الانخراط الفعلي للمواطنين في إنجاح المشروع حتى لا يبقى مغربي واحد على الهامش.

إن التأكيد على الانخراط الجماعي يمليه، كما قلت في البداية، كون هذا الورش مرتبطا ببيئة شاملة بعناوين متعددة ، أقتصر من بينها على عنوانين فقط: إعادة التأهيل الشامل للمنظومة الصحية من جهة والوعي العملي بالتزامات مختلف الفئات المجتمعية من جهة أخرى. إنها في العمق بيئة مركبة ومتداخلة تمس كل الفاعلين كما قلت سابقا وتستدعي فعلا جماعيا منسقا ونكرانا للذات وتحييدا للحواجز التقليدية بين الفرقاء، وبذلك سنكون عند حسن ظن سيدنا المنصور بالله، ونجسد فعليا المصلحة العليا لوطننا وشعبنا،

والسلام عليكم ورحمة الله